كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

وزارة الاعتذار من المستهلك

«أسمع جعجعة ولا أرى طحناً»، هذا واقع حال وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، فذراعها التنفيذي المتمثل بـ«السورية للتجارة»، لم يطرأ على محتوى صلاتها ولا على آليات عملها أي تحسن، على الرغم من تصريحات القائمين على الوزارة بإطلاق الوعود والإعلان عن تجهيز الخطط.

فمسلسل تجديد التمديد لتسليم المواد الذكية المقننة عبر البطاقة الالكترونية مازال مستمراً، بل على العكس زادت عدد شهور تمديده عما كان سابقاً، وما زال السوس يغزو مخصصات المواطنين من الأرز في بعض الصالات، كما أن محتويات السلة السلعية في هذه الصالات مازالت هي ذاتها، ومازال العديد من رفوفها خاوية؟

كما أنه من الضروري التذكير بأن عملية تعبئة زيت دوار الشمس عبر خطوط السورية للتجارة ليست المرة الأولى، وبأنها تمت أكثر من مرة على ذمة الإدارات السابقة، وإن كانت في ما مضى أكثر كرماً إذا لم تقل الكمية الموزعة في أدنى الحالات عن عبوتين؟

حال المخابز ليس بأفضل من حال صالات السورية للمخابز، فمازال الازدحام سيد الحال، والاتجار بالخبز أمام نوافذه واقع مفروض لم يحد منه أتمتة المادة ولا تقنين الكميات، بل على العكس كل ذلك ساهم في صعوبة حصول المواطن على مخصصاته وبالمقابل رفع سعر الخبز المبيع أمام المخابز العامة، لتكون للمخابز الخاصة قصة أخرى تتجلى بعدم الالتزام بوزن ربطة الخبز وحجم الرغيف وجودة الصناعة، حتى أصبح رغيف المخبز الخاص أشبه بحجمه إلى شكل رغيف الخبز السياحي المنطقي، وبقي سوء جودته هو سمته، رغم ما أصدرته الوزارة من تصريحات عن إيجاد آليات من شأنها إلزام المخابز الخاصة الالتزام بوزن الربطة؟

أما الأسواق فحالها لسوء الحظ هو من سيئ لأسوأ فرغم جملة القرارات التي طالت معظم مفاصل الوزارة وعلى رأسها حماية المستهلك والأسعار، إلا أن فوضى الأسواق مازالت مستمرة وفوضى التسعير ككرة الثلج تزيد مع مرور الأيام أكثر فأكثر، على الرغم مما كان مأمولاً بأن يسهم تحديد أسعار المازوت الصناعي في ضبط إيقاع أسعار المواد.

وكذلك الحال بالنسبة للألبان على سبيل المثال لا الحصر فلا الخطة التي أعدتها الوزارة لضبط أسواقها وأصدرت نشراتها للحد من ارتفاعها أتت بنتيجة، ولا الحملات التي شنت على تجار المواد الأساسية من سكر وأرز أتت أكلها، فما زالت الأسعار تغرد بعيداً عن نشرات الأسعار الصادرة عن مديريات التجارة الداخلية ومديرية الأسعار في الوزارة.

ويجدر من باب الأمانة الإشارة إلى كثرة ما يتم ضبطه من دوريات حماية المستهلك من مخالفات غش وتدليس وغيرها من المخالفات، والتي وإن كانت تحمل في ظاهرها نشاط الضابطة التموينية، إلا أنه يظهر لمن يستعرض المخالفات المضبوطة المتعلقة بصحة المستهلك وجود مواد منتهية الصلاحية واستخدام مواد استهلاكية منكهة بالحشرات، ومدى اللامبالاة التي وصل إليها بعض الحرفيين والصناعيين والتجار نتيجة الاستغراق بالأمان أمام ضعف الرقابة التموينية حتى وصلت «مواصليهم» إلى هذه الحدود.

ومن باب إحقاق الحق فإن جديد الوزارة هو اتباعها أسلوباً لم يكن دارجاً لديها فيما سبق وهو الاعتذار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وفي محاولة لاسترضاء المواطنين وتعويضهم عما يرتكب من أخطاء أو عما تعجز الوزارة عن إنجازه، هذا السلوك الذي بات يكثر شيئاً فشيئاً والذي إن دل فإنما يدل على عجز الوزارة عن ضبط الكثير من الأمور أو عدم استطاعتها تنفيذ ما تطلقه من وعود، ولربما بذلك باتت تستحق لقب وزارة الاعتذار من المستهلك عوضاً عن حماية المستهلك، وهي في كلتا الحالتين لم تنل رضى المستهلك.

نقيب مهندسي دمشق لـ«الوطن»: القرار مرفوض والعديد من المهندسين أغلقوا مكاتبهم

«المالية» تشمل أيضاً المهندسين والأطباء بتحويل مكاتبهم وعياداتهم إلى تجارية

محمد منار حميجو

أكد رئيس فرع نقابة المهندسين في دمشق حسين تينه أن المهندسين والأطباء إلى جانب المحامين مشمولون بقرار وزارة المالية بتحويل مكاتبهم وعياداتهم إلى تجارية، معتبراً أن هذا القرار مرفوض باعتبار أن عدداً كبيراً من المهندسين الذين لديهم مكاتب هندسية وعددها نحو ٢٤٠٠ مكتب يعيشون على الكفاف على حين هناك ما يقارب ٥٠٠ مكتب حالتهم المادية جيدة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف تينه أنه بعد هذا القرار أغلق عدد من المهندسين مكاتبهم نتيجة عدم قدرتهم على تحمل تكاليف تحويل مكاتبهم إلى تجارية وخصوصاً المهندسين الذين خصصوا جزءاً من منازلهم مكاتب لأعمالهم الهندسية.

تينه لفت إلى أن الفرع خاطب النقابة المركزية كباقي الفروع الأخرى وأن النقابة المركزية هي المعنية في مخاطبة الجهات الحكومية المعنية في هذا الموضوع، لافتاً إلى أن وزارة المالية اتخذت هذا القرار من دون أن تسترشد بآراء النقابات المعنية في هذا الموضوع وبالتالي كان القرار مفاجئاً للجميع.

ودعا إلى حل المشكلة بطريقة مرضية للجميع، ضارباً مثلاً أن يتم تقييم الموضوع عبر شرائح وذلك بتميز المهندس أو الطبيب أو المحامي الذي دخله مرتفع عن الذين دخولهم ليست مرتفعة، لافتاً إلى أن من حق وزارة المالية تحقيق إيرادات لكن ليس في هذه الطريقة لأن دخول المهندسين مختلفة.

وأشار إلى أن عدد المهندسين في دمشق حالياً ٢٧٦٠٠ مهندس منهم نحو ١٣ ألف موظفين في الدولة و١٠ آلاف يعملون في مؤسسات خاصة في حين هناك نحو ٢٤٠٠ مهندس لديهم مكاتب هندسية خاصة، مشيراً إلى أنه ليس كل مهندس يعيش في رفاهية بل هناك الكثير من المهندسين يعيشون على الكفاف.

ولفت تينه إلى أن معظم الذين يسافرون حالياً هم من الخريجين الجدد وخصوصاً الذين يحصلون على منح دراسية إضافة إلى أنه يوجد بعض المهندسين الذين يعملون لديهم مكاتب هندسية غادروا البلاد لكن بالمجمل معظم الذين يغادرون البلاد هم من الخريجين الجدد.

وبين أنه لا فائض بأعداد المهندسين بل على العكس هناك حاجة للمهندسين رغم أن عدد المهندسين على مستوى سورية نحو ١٤٠ ألف مهندس، مرجعاً وجود هذا الرقم إلى أن كل خريج من كلية الهندسة يحق له الانتساب إلى النقابة على حين المحامين مثلاً فإن الخريج بحاجة إلى تدريب لمدة سنتين حتى يحق له الانتساب.

> أكثر من ٢٧ ألف مهندس في دمشق منهم ١٣ ألفاً موظفون في الدولة و ٢٤٠٠ مكتب هندسي

وكان نقيب المحامين الفراس فارس كشف في تصريح سابق لـ«الوطن» أن وزارة المالية أصدرت مؤخراً قراراً تضمن أنه يجب تحويل كل مكاتب المحامين إلى مكاتب تجارية بغض النظر عن مكانها والعقار الذي يشغله المحامي، معتبراً أن هذا القرار غير منطقي باعتبار أن مهنة المحاماة فكرية وليست تجارية وأن هناك الكثير من المحامين يتخذون من منازلهم مكاتب لهم لذلك فإنه من غير المنطقي أن تعتبر غرفة في منزل المحامي يشغلها لأضابيره مكتبا تجاريا كما أن هناك الكثير ممن تهجروا وتركوا مكاتبهم.

رئيس اتحاد عمال اللاذقية لـ«الوطن»: مكاسب العمال تستهلكها زيادة الأسعار

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد رئيس اتحاد العمال في اللاذقية منعم عثمان لـ«الوطن»، متابعة مطالب العمال مع الجهات المعنية في الحكومة، لافتاً إلى تصدر الوضع المعيشي قائمة المطالب المحقة وفقاً للظروف الصعبة التي مرت على بلدنا خلال الحرب.

ولفت رئيس اتحاد عمال اللاذقية إلى مطلب تثبيت العمال الذي يحتاج إلى مرسوم خاص بهذا الأمر، مضيفاً إن الاتحاد يتابع أوضاع وأوجاع العمال في كل القطاعات (عام – خاص – مشترك) والعمل على معالجتها عبر إيصال الصوت للجهات المعنية.

وأشار عثمان إلى انتظار الاتحاد النتائج المرتقبة لوعود الحكومة فيما يخص عدة ملفات عمالية مهمة حسب الأولويات ومنها إجراء مسابقة للتوظيف. وحسب تصوراتنا هناك مسابقة مركزية قبل نهاية العام الجاري ستشمل عدة وزارات وتتيح الفرص لآلاف المواطنين لإيجاد فرص عمل قريبة.

ولفت إلى وجود عدة مطالب منها ما يتعلق بإعادة النظر بأتمتة الحوافز الإنتاجية وزيادة قيم الوجبات الغذائية لتتناسب مع الواقع الحالي لأن هناك فروقاً كبيرة بين قيمها المحددة قبل الحرب والعمل حالياً يجب أن يتوجه لتعزيز وجود العامل وتحفيزه ليتابع عمله وينتج بالشكل الأمثل.

عثمان أكد إعادة دراسة الوضع الصحي للعاملين عبر تشميلهم بالضمان الصحي والطبابة عموماً، لافتاً إلى تشميل عدد من المؤسسات ومنهم عمال المخابز والمطاحن وحوض الساحل والصرف الصحي ومجلس مدينة جبلة، مع العمل على تشميل مرتقب لعمال النظافة ومجلس مدينة اللاذقية بالتأمين الصحي، وما يذكر عن إعادة دراسة لآلية التأمين مع بداية العام القادم لزيادة المبالغ في التأمين مقابل اقتطاع محدود من العامل وما سيتم طرحه من ميزات عبر الشركات المؤهنة.

وذكر أنه تم رفع الحوافز الإنتاجية لعمال مؤسسة المياه وعمال الصرف الصحي بنسبة ١٠٠ بالمئة، ورفع طبيعة العمل لعمال النظافة والصرف الصحي والمخابز إضافة منح تعويضات لعمال الغزل مع المتابعة المستمرة لصرف تعويضات لجميع العاملين كل حسب خصوصية قطاعه.

وأشار رئيس الاتحاد إلى وجود مشكلة في بعض المكاسب العمالية من حوافز وقيم وجبات وبدل لباس وغيرها، مبيناً أنه عند تحقيق مكاسب مالية معينة للعمال يتم استهلاكها مباشرة بزيادة الأسعار لعدم استقرارها، ما يستنزف الميزات التي نحصل عليها خلال فترات معينة وتتطلع لاستقرار الأسعار ليكون المكسب حقيقياً ويُنعكس فعلياً على جيب العامل.

وفيما يخص عمال السورية للتجارة المياومين والجدل حول استفادتهم من أي قرار أو مرسوم بزيادة الرواتب، بيّن عثمان أنه تم طرح هذا الموضوع بحضور رئيس الحكومة ووزير التجارة الداخلية، ليتم النظر فيه عند تجديد العقد السنوي بين الاتحاد والمؤسسة السورية، بأن يتم الأخذ بالحسبان رفع أسعار التعاقد بما يتناسب مع الأسعار الرائجة، وهذا أمر تقرره لجنة يشارك فيها عضو مكتب تنفيذي بالمحافظة والتموين والاتحاد ونقابة العمالة وأمين الخدمات وممثل عن إدارة المؤسسة السورية، لتحديد أجور العمال ونأمل خلال تجديد العقد القادم أن يتم رفع الأجور بما يتناسب مع الوضع الحالي، لأن هؤلاء العمال لا يستفيدون من قرارات زيادة رواتب الموظفين بشكل عام.

انفلات في الأسعار

سرور لـ«الوطن»: يومياً ٥ لـ ١٠ ضبوط في مطاعم دمشق بسبب (كورونا).. وقريباً جولات رقابية مكثفة على الأسواق

فادي بك الشريف

«انفلات» إن صح التعبير تشهده أسواق دمشق على صعيد عدم التقيد بالأسعار والارتفاعات الكبيرة الطارئة لعدد من السلع والمواد وبشكل خاص كلف المأكولات الشعبية التي باتت المنفس الوحيد لاحتياج المواطن وسط لهيب أسعار اللحوم ومنتجات الدواجن، تزامن معه عدم تقيد واضح بإجراءات وتدابير الوقاية من «كورونا» سواء في المحال التجارية أم في المطاعم ضمن العاصمة دمشق.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع السياحة في محافظة دمشق فيصل سرور عن تفعيل قرار مراقبة أسواق العاصمة عبر تسيير جولات لأعضاء المكتب التنفيذي مع أعضاء من مجلس محافظة دمشق وذلك لمتابعة واقع الأسواق ومدى التقيد بالأسعار ضمن حملات يومية منتظمة ضمن قطاعات وخاصة مع ورود شكاوى من المواطنين عن عدم التقيد بالأسعار وتقاضي أجور زائدة.

هذا ويأتي تصريح سرور، بعد طروحات تمت عبر مجلس المحافظة بوجود انفلات بالأسعار بشكل غير مبرر وارتفاع كبير بأسعار العديد من المواد سواء فيما يخص المأكولات الشعبية أم حتى أسعار المطاعم.

وفيما يخص واقع المطاعم بدمشق اعتبر عضو المكتب التنفيذي أن الأسعار الرسمية الموضوعة حالياً لا تتناسب مع ارتفاع كلف العديد من مستلزمات التشغيل من محروقات وكهرباء وأسعار المواد، لذلك هناك دراسة لإجراء تعديل عليها بما يرضي صاحب المنشأة ومرتادها على حد سواء، مضيفاً إن الوزارة تعمل بشكل جدي على التعرفة الجديدة المقرر صدورها قريباً.

وحول واقع التقيد بتعليمات كورونا، كشف عضو المكتب التنفيذي أن عدد الضبوط اليومية في العاصمة تتراوح بين ٥ – ١٠ ضبوط جراء عدم التقيد بتدابير الوقاية الخاصة بالتصدي لـ«كورونا» على اختلافها، سواء فيما يخص النراجيل أم تقديمها بأماكن مغلقة، إضافة إلى ضبط مخالفات خاصة بـ«خراطيم النرجيلة»، وإجراءات التباعد، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة مع مراعاة الظروف الراهنة علماً أن مدى الالتزام هذا العام يعتبر أفضل من العام الماضي.

على نحو متصل بواقع الأسعار، أكد الخبير الاقتصادي عمار يوسف لـ«الوطن» أن أسعار جميع المواد الغذائية ارتفعت بنسبة تراوحت من ٢٠ – ٢٥ بالمئة وذلك خلال فترة ٤٥ يوماً، تحت تأثيرات ارتفاع أسعار المحروقات وحوامل الطاقة، بما فيه انخفاض القدرة الشرائية، معتبراً أن الأجبان والألبان من أكثر السلع التي شهدت ارتفاعاً كبيراً مقارنة مع الفترة السابقة، كما لفت يوسف إلى وجود تراخ فيما يخص الرقابة على (كورونا) في الأسواق.

في السياق، كشف تقرير صادر عن وزارة السياحة عن تنظيم /٧٥٥/ ضبط بحق المنشآت المخالفة وإغلاق /٣٥٠/ منشأة سياحية مخالفة لتعليمات الوزارة المتعلقة بعدم الإعلان عن الأسعار ومخالفة شروط التأهيل والترخيص والنظافة والشروط الخاصة بالتصدي لوباء كوفيد ١٩، ويأتي ذلك ضمن إطار عمل الوزارة الرقابي على المنشآت السياحية.

هذا وأكدت الوزارة أن لجان الضابطة العدلية العاملة بوزارة السياحة ومديرياتها في المحافظات نفّذت منذ بداية العام وحتى تاريخه /١٠٠٠/ جولة رقابية شملت العديد من منشآت الإقامة والإطعام ومواقع العمل السياحي للاطلاع على واقع العمل ومدى التزامها بالشروط والتعليمات الصحية والغذائية والسعرية المطلوبة.

> السياحة: ٧٥٥ ضبطاً وإغلاق ٣٥٠ منشأة مخالفة في ٢٠٢١

هذا وأشارت الوزارة إلى أنه تم خلال الجولات التأكد من اتخاذ كل الإجراءات المتبعة للتصدي لوباء كوفيد ١٩ والالتزام بشروط النظافة الشخصية للعاملين فيها، وأضافت: تم متابعة الشكاوى الواردة للوزارة عبر مختلف أقنية التواصل التي بلغت /٣٠٧/ شكاوى تم معالجتها أصولاً من اللجان المختصة من خلال الجولات الرقابية واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بحق المنشآت المخالفة منها، مع تأكيد الوزارة بأنه يحق للمواطنين تقديم الشكاوى عبر الهاتف.

في حلب دفع رسوم سيارات الحكومة من «المنزل»

٩ مليارات ليرة إيرادات مديرية النقل السنوية وأكثر من ٣٩٠ ألف مركبة مسجلة في حلب

محمود الصالح

كشف مدير النقل في حلب عبد الفتاح الويس عن جباية ما يقارب ٩ مليارات ليرة، منذ بداية العام الجاري، مبيناً أن المديرية سجلت خلال العام الحالي ٢٧١٢ مركبة حديثة لأول مرة.

وأشار مدير النقل في حديث لـ«الوطن» إلى أن المديرية تقوم بتقديم مختلف الخدمات للمواطنين مالكي المركبات بجميع فئاتها وأنواعها /تسجيل- ترخيص- بيع... إلخ/، ويتم إجراء كل المعاملات حاسوبياً وهو ما يوفر الدقة والسرعة في إنجاز المعاملة، حيث إن العمل مؤتمت في مديرية النقل منذ عام ٢٠٠٨.

وأوضح الويس أنه تم بنهاية شهر أيار من العام الفائت، ربط مديرية نقل حلب على قاعدة البيانات المركزية في وزارة النقل وأصبح بإمكان أي مواطن إجراء أي معاملة لمركبته من أي مديرية نقل أو دائرة نقل فرعية من دون أن يضطر مالك المركبة للانتقال إلى المحافظة المسجلة بها مركبته مما يخفف من أعباء وتكاليف السفر على المواطنين كما يؤدي إلى الحد من استغلال معقبي المعاملات للمواطنين وتخفيف زمن إنجاز المعاملات.

وعن عدد المركبات المسجلة لتاريخه في حلب قال مدير النقل: بلغ عدد المركبات المسجلة في مديرية نقل حلب حتى تاريخه ما مجموعه /٣٩٠١١٣/ مركبة. بينما بلغ عدد المعاملات المنفذة خلال عام ٢٠٢١ حتى تاريخه نحو /٢٦٤٢٦٥/ معاملة (بمعدل ١٥٠٠ معاملة يومياً).

وأكد مدير النقل أنه يستمر العمل بعملية (الأرشفة الإلكترونية) لوثائق معاملات المركبات، حيث يتم ترحيل صور وثائق المعاملات، إلى قاعدة بيانات المركبات لدينا، وهذا يغني عن الرجوع إلى الوثائق الورقية للمعاملات المنجزة سابقاً لمركبة (لكونها تؤرشف ضمن إضبارة المركبة الإلكترونية) مما يقلل من زمن إنجاز المعاملات.

كما تم تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني حيث يتم تسديد رسوم المعاملات المنجزة بالمديرية من خلال خدمة الدفع الإلكتروني بحيث يتمكن المواطن من تسديد رسوم مركبته عبر تطبيق خاص على هاتفه المحمول من خلال حساب بنكي خاص به لدى أحد البنوك المعتمدة من وزارة النقل لخدمة الدفع الإلكتروني.

وفي جانب تبسيط الإجراءات على المواطنين أوضح مدير النقل أنه يتم التحضير لإحداث دائرة نقل فرعية في (دير حافر)، بالتنسيق مع مجلس مدينة دير حافر، بعد أخذ الموافقة اللازمة من وزارة النقل. وتم إعادة تشكيل لجان الفحص الفني للمركبات (وبشكل تجريبي)، بحيث تتألف كل لجنة فحص من مهندس فاحص واحد فقط (يختص بفحص أحد أنواع المركبات ولأرقام آحاد محددة حسب رقم لوحة المركبة) وذلك حسب تعليمات وزارة النقل، وتفعيل خدمة جديدة وهي خدمة تجديد الترخيص الإلكتروني للمركبات، وهذا يسمح بإمكانية تجديد ترخيص المركبة من المنزل أو من أي مكان آخر عبر شبكة الإنترنت ويتم حالياً تجريب الخدمة للمركبات الحكومية.

وعن الصعوبات التي تعترض العمل بين مدير النقل أن المعاناة الأساسية تكمن في نقص عدد العاملين نتيجة التسرب الحاصل (خلال أعوام الحرب الكونية على القطر)، أمام حجم العمل الضخم الذي تقوم به المديرية لتخديم المواطنين. وكذلك عدم كفاية الاعتمادات المالية اللازمة لتأمين الاحتياجات من ورق الطباعة وأحبار الطابعات وريبون طباعة الرخص الإلكترونية (المكلف جداً)، وذلك بسبب الارتفاع المطرد بالأسعار الرائجة بالأسواق المحلية نتيجة الوضع الاقتصادي الذي يمر به القطر. وخاصة مع زيادة عدد المعاملات المنفذة بالمديرية بعد الربط المركزي وإمكانية تنفيذ معاملات المركبات المسجلة بمديريات النقل الأخرى لدينا.

وأشار الويس إلى أن المديرية تحتاج إلى رصد الاعتمادات اللازمة والكافية والمتناسبة مع تزايد الأسعار، نتيجة عدم كفاية الاعتمادات المتوافرة لترميم مبنى المديرية الأساسي الكائن في محلة النقارين وذلك لكون المبنى الأساسي يتمتع بمواصفات ومساحات كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المراجعين وتوفر الساحات اللازمة لإجراء الفحص الفني للمركبات وبعد المبنى عن مركز المدينة، وهو الأمر الذي يخفف الحركة المرورية داخل المدينة للمركبات القادمة للفحص.